

٧٣٦
صادر
٢٠١٦١١

وزارة المالية
قطاع مكتب الوزير
الادارة المركزية للتشريع المالي

٦٥٦٢٣

السيد الأستاذ / رئيس الادارة المركزية لمديرية المالية بسوهاج
تحية طيبة وبعد

إيماء الى كتابكم سيلاتكم رقمي ٢٨٤ في ٢٠١٢/٥/١٣ و ٣٢٥ في ٢٠١٢/٥/٢٧
بشأن طلب الإفادة بالرأي بخصوص مدى خضوع بدل الانتقال للعاملين بالإدارة العامة للتفتيش
المالي بالمديرية المالية بسوهاج وكذا المقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية لضريبة كسب
العمل من عدمه .

نتشرف بالاحاطة بأن الادارة المركزية للتشريع المالي قامت بدراسة الموضوع
المستفسر عنه في ضوء احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار
الجمهوري رقم (٤) لسنة ١٩٥٨ وكذا قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة
على الدخل ولائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

حيث تبين ان المشرع قد استثنى بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين
المدنيين بالدولة مبدأ مبدأ الا يضر العامل مثليا بسبب أدائه لعمله ومناسبيه .
بحيث لا يترتب على قيامه بالعمل تحمله لمصروفات يقتضيها القيام بمهامه الوظيفية
ومن ثم كان من الضروري أن يسترد العامل النفقات التي يتحملها في سبيل أداء عمل
وظيفته .

ويبين من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال أن الموظف له الحق في استرداد
مصروفات الانتقال التي يت肯دها فعلا بسبب اداء الوظيفة .

كما يبين من نص المادة (٩) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون
الضرائب على الدخل بسداد الضريبة على المرتبات على كل ما يستحق على الممول نتيجة
عمله أياً كانت مسميات أو صور أو أسباب هذه المستحقات بما في ذلك اللجوء للمكافآت
والمنح والأجر الإضافية والبدلات والمزايا العينية بتوافعها وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا
القانون أسس تقدير قيمة المزايا العينية .

كما يبين من نص المادة ١٢ / ٥ من ذات القانون أن مزية التقل الجماعي للعاملين أو
ما يقابلها من تكلفة هي مزية عينية تتمتع بالإعفاء من الضريبة على المرتبات .

التفسير
السليم / دار البيه

(٢)

وحيث تضمنت المادة (١١) من قرار وزير المالية رقم ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المشار اليه على انه يقصد بالمخالفة أو العينية في تطبيق حكم المادة (٩) من القانون كل ما يحصل عليه العمل نقداً أو عيناً دون أن يكون عوضاً عن نفقات يتحملها في سبيل أداء عمله وعلى أن تمثل منفعة شخصية له.

وحيث أن بدل الانتقال والمقابل النقدي يعتبر من التكاليف الفعلية التي يتطلبها بالضرورة أداء العامل لوظيفته وبالتالي فهي لا تدخل ضمن الإيرادات الخاضعة للضريبة على المرتبات وما في حكمها حيث تعتبر مقابل تكلفة فعلية .

هذا وقد سبق أن أفادت الإدارة العامة لبحوث الضرائب على النحو بكتابها رقم ٢١٧ المؤرخ ٢٠١٠/٤/٨ انه قد صدر الكتاب الدوري رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ متضمناً أن التكاليف الفعلية التي يتطلبها أداء العامل لوظيفته لا تدخل ضمن الإيرادات الخاضعة للضريبة ومن ثم تذاكر السفر المجانية التي تعطى للموظف لتمكينه من أداء إعمال وظيفته لا تخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها .

إما بالنسبة بالمقصد من النقل الجماعي هي تمثل في توفير جهة العمل وسيلة نقل جماعية سواء بسيارة مملوكة لجهة العمل أو مستأجره بمعرفة الجهة لجميع العاملين أو لفئة منهم .

لذا فقد انتهى الرأي إلى عدم خضوع بدل الانتقال وكذلك المقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية لضريبة كسب العمل باعتبارهما من التكاليف الفعلية التي يتطلبها بالضرورة أداء العمل لوظيفته، وبالتالي لا تدخل ضمن الإيرادات الخاضعة للضريبة على المرتبات وما في حكمها حيث تعتبر مقابل تكلفة فعلية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المشار اليه ولائحة التنفيذية .

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام ، ، ،

تحرير في: ٦/١٢/٢٠١٢

ص

رئيس الإدارة المركزية للتشريع المالي

صلاح مطاوع " ٢٣

